

الشكوك

على أفضلية جنس العرب

بأس الفرد



الشكوك

على أفضلية جنس العرب

كتبه: بأس الفرد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله لا معين غيره، ولا مأمول إلا خيره، وبعد:

ليس يخفى على ذي نهية أن أهل السنة والأثر، من وقا الله بهم الدين وعصم بهم الخبر، متفقون على أفضلية جنس العرب على الأجناس كافة، قد عضدوا قولهم بحجج يعتقدونها، وأدلة يتأولونها، وإني لما تأملت وجوه هذه الأقوال، عن لي فيها بعض اختلال واعتلال، إذ كان مثل هذا الاتفاق لا يتأتى إلا بشرط صحة الدليل وقوته، وهو متعذر كما سيأتي، ولست أزعم مخالفتهم في كل ما ذهبوا إليه وأنى لي، إذن أنتكب الطريق وأستدبر الصراط، ولكن الكلام لما انتشرت حروفه، و سهلت على الجهال سبله وظروفه، رأيت تسطير بعض الشكوك على أفضلية العرب على غيرهم، وما يعتور هذا القول من وهن، ويحيط به من ضعف، عسى أن يشحذ ذهنًا أو يجرّ فائدة، والكلام بعد في هذه المسألة متسع ما وجد الدليل، وتُركت الخرافات والأباطيل، إذ كان هذا الباب مما كثر فيه الخلاف وتوغرت لأجله صدور الناس إفراطا في التعصب وإمعانا في التحزب، حتى لتجد الأريب الحكيم إذا خاض فيه اضطرب اضطرابا ينافي معروف نبله ومعهود تصرفه، وما ذاك إلا لأن المسألة منشؤها على العصبية والحمية، لا الشبهة الدينية، والله ابن قتيبة الدينوري رحمه الله إذ يقول في مطلع كتابه "فضل العرب والتنبيه على علومها": "في الإفراط الهلكة، وفي الغلو البوار، والحسد هو الداء العياء، أول ذنب عصي الله به في الأرض والسماء. ومن تبين أمر الحسد بعدل النظر أوجب سخطه على واهب النعمة وعداوته لمؤتي الفضيلة لأن الله تعالى يقول: {نحن قسمنا بينهم معيشتهم ورفعنا بعضهم فوق

بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا}، فهو تبارك وتعالى باسط الرزق وقاسم الحظوظ والمبتدي بالعطا والمحسود آخذ ما أُعطي وجار إلى غاية ما أُجري".

ومبدأ هذا الأمر، لما كان مقصود الرسالة الاختصار لا الإسهاب، والاقتصار على اليسير من غير استيعاب، القول في معنى الفضل والأفضلية، فعليهما مدار البحث، ولأجلهما حصل النفار واتسع، فعلا من علا و وقع من وقع.

قال ابن المبرد في الدر النقي: "الفضل: تارة يراد به الزائد، كما في الحديث: "لا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلاء.. ومنه قول المقنع:

ليس العطاء من الفضول سماحة ... حتى تجود وما لديك قليل

فإنها جمع: فضل، وهو الفاضل عن حاجته.

وقال المهلب:

لا يقبس الجار منهم فضل نارهم ... ولا تكف يد عن حرمة الجار

وتارة: يراد به "الخير والعطاء" كقوله تعالى: {ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل

العظيم} .. وربما: أريد به "العلم والمعرفة" كما يقال: فلان من أهل الفضل.

وربما: أريد به "الدين والنسب" أيضا، ويسمى أيضا بذلك الرجال، وممن سمي به "الفضل

بن عباس".

ويقال لمن حصل منه الفضل: متفضل.

وقال أمية بن أبي الصلت، وقيل: غيره.

جعلت جزائي غلطة وفضاظة ... كأنك أنت المنعم المتفضل".

وقال الخليل في كتاب العين: "الفضل معروف.. والفضيلة: الدرجة والرفعة في الفضل.

والمتفضل: التطول على غيرك، قال الله - جل وعز -: {يريد أن يتفضل عليكم}."

فالفضل كما ترى الرفعة لدين وحسب ونسب وشرف ومنقبة، أو لتشريف وقع من الغير، وهو المقصود هنا غالباً، ولا يكون ذلك إلا بأن يحصل الثناء من عل، إذ ثناء الناقص وحمده ومدحه لمن هو أحسن منه لا يحصل منه الشرف للممدوح المحمود، وهذا القدر ثابت للعرب بغير نزاع بين الملمين، لا ينكره إلا منافق ولا يحدّه جاحد إلا كان عن الدين في منقطع التراب ومرق منه، وكيف، والنبي ﷺ عربي والقرآن عربي وحسبك بهما.

وأما الذي عليه عظم اللغظ وارتفعت الأصوات، وكثر الشغب واشتدت اللجاجة والمعاندة وتجبر من تجبر وعصا واستكبر، فالقول بأفضلية العرب على بقية الأجناس.

والأفضل معروف، قال الزبيدي: "الأمثل: الأفضل، يقال: هو أمثل قومه: أي أفضلهم، وقال أبو إسحاق: الأمثل: ذو العقل الذي يستحق أن يقال هو أمثل بضني فلان، وفي الحديث: أشد الناس بلاء الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل، أي الأشرف فالأشرف، والأعلى فالأعلى في الرتبة والمنزلة".

وقال الخليل في كتاب العين: "والكيل: ما يتناثر من الزند. والفرس يكايل الفرس [إذا عارضه وباراه] كأنه يكيل له من جريه مثل ما يكيل له الآخر. وكايلت بين أمرين، أي: نظرت

بينهما أيهما الأفضل"، فهذا ظاهر. هذا، وأول الشكوك أن يقال: بم كان العرب أفضل من غيرهم؟.

وأرسم لجواب هذا وجهين، أولهما: ماهية العرب الذين كانوا أفضل وأمثل، وهؤلاء إما عدنانية وقحطانية وبائدة كما عند مؤرخي المسلمين، أو عرب شمالية صخرية وجنوبية سعيدة كالمشهور عند أفاضل العجم، وأقدم ذكر لهم كما هو معروف عند أهل الأخبار والتواريخ ما جاء في نصوص سلمانصر الثالث الآشوري وقهره عرب القيداريين نسبة إلى "قيدار" دومة الجندل، ثم ما جاء عند كثير من اليونان والروم، يقول أمثلهم وأشهرهم هيرودوتس في الكتاب الثالث: ثاليا: "وأيسر الطرق لكي يعبر قمبيز الإخيني الصحراء بجيشه مراسلة ملك العرب وطلب الأمان، إذ كان العبور إلى مصر لا يتم إلا بقطع الصحراء.. وكانت جميع الموانئ حتى جينيبيوس تتبع ملك العرب.. وما من أمة من الأمم تعظم العهود كالعرب، وإذا أراد رجلان وراما توثيق عهد وقفا حذاء رجل ثالث يجرح كفيهما بحجر مدبب ثم يأخذ خيط صوف من ملابسهما ليغمسه في الجرح ويلطخ به سبعة أحجار تقع بينهما".

وذكر خطيب الروم سيسيرو في كتابه الفيليبكس البطورين وأنهم أكثر القبائل توحشا، كما صنع غريمه قيصر في التعليقات الإفريقية لما مدح الرماة منهم، وهؤلاء عرب سكنوا ساحل الشام و"تهلّوا"، أي أنهم تشبهوا باليونانيين وتخلقوا بأخلاقهم.

وبالحري أن العرب قوم لم تنفق أصولهم، ولم يجتمعوا في دار دون أخرى، فإن العربي كل من كان من جزيرة العرب وإن هاجر إلى غيرها، فعلى هذا كان الأكاديون والعموريون والأدوميون والسدوميون والإيطيريون وأصحاب تدمر والرها والحضر واللخميون

والفينيقيون وخلفهم من نبلاء القرطاجيين عربا، مع أنهم سكنوا أقطارا مختلفة، وأمصارا مفترقة متناثرة خارج حمى الجزيرة العربية.

وغالب هؤلاء من البائدة العماليق في العرف المتقدم، وإن لم يكن ذكرهم معروفا مشهورا عند مؤرخي المسلمين والجاهليين كطسم وجديس وثمرود وعاد والأنباط وغيرهم، على أن من البائدة من هو عدناني أو قحطاني، قال ابن دريد في كتاب الاشتقاق: "وبنو ناقم: حي من العرب قديم قد درج أكثرهم، وأحسبهم في ربيعة"، وقال: "معاوية بن بكر ولد جشما ونصرا وصعصعة والسباق وجحشا وجحاشا وعوفا ودحنة ودحينة وقد انقرض هؤلاء".

وعندي أنهم ما بادوا وما اندثروا، وإنما دخلوا في حلف من الأحلاف حتى نسبوا إلى أولئك القوم، ألا ترى أن تنوخا وإن انتسبوا إلى قضاة إلا أنهم حلف جل أهله من العرب البائدة، وقل مثله في غيرهم من المذبذبين، ثم هذا باب مشكل، وذلك أن القوم يدعون أفضلية العرب طرا على كل العجم، وقد بان لك أنهم لم يحدوا العرب بحد أصلا، أما البائدة فلم تبد على الحقيقة، وأما القحطانية فلا تلتقي مع العدنانية في جد إلى سام بن نوح الذي يزعمه العبرانيون، وأما العدنانية فأقرب نسبا لعرب الشمال العماليق من قريهم لعرب الجنوب القحطانيين وإن حصل بين الفريقين ما حصل من المشاكلة والألفة، على أن إبراهيم عليه السلام لا يخرج عن كونه سومريا أو إيرانيا أو آكاديا، وقد كنت أحسبه من آكاد، إذ كان لا يستقيم كون إسماعيل أبا لطائفة من العرب إلا بأن يكون عربيا، والآكاديون قوم هاجروا من جزيرة العرب بعد تصحرها إلى العراق لأجل خبر عاد المذكور في كتاب الله والله أعلم، فلما كان الأمر هكذا، استقام كون إسماعيل عليه السلام عربيا أبا حي مشهور من العرب هو

أشرف تلك الأحياء وأحسنها، وهذا القول وإن كان مستحسنا إلا أنه مشكل، ألا ترى أنه يوجب عروبة العبرانيين، وكفى بهذا علة لإهماله واطراحه، فإن زعم قوم بأن لا عرب سوى بني إسماعيل، لزمهم تخطئة الجلة من المؤرخين المتقدمين، وجعل البائدة واليمنية قوما غير عرب، وهو تأويل باطل لا يسمع، وقول عن الصواب أنأى، ومن الحق أبعد، وهذا المقدار من الإشارة في لفظة العرب كافٍ.

وأما الوجه الثاني، فالكلام في السبب الذي لأجله كانت العرب أفضل وأمثل، وذلك إما كونهم عربا، أو لأنهم اختصوا بمكارم الأخلاق دون غيرهم، أو لأنهم لم يختصوا بها ولكنها كانت فيهم أكثر وأغلب، أو لأنهم انقطعوا عن الناس في الجزيرة، أو لأن منهم النبي ﷺ، أو لاجتماع أحد العلتين أو الثلاث مما ذكرته.

أما الأول فبعيد تعليق الفضل به، وإلا كان دورا، إذ كان لا يكون العرب أفضل وأشرف حتى يكونوا عربا، ولا يكونون عربا حتى يكونوا أفضل وأشرف.

وأما الثاني فبعيد كذلك، لأن منائح الله مبثوثة في خلقه شرقا وغربا، ولم يختص العرب بمكارم الأخلاق دون غيرهم، بل في كل قوم من الأخلاق ما هو معلوم على تفاوت بينهم.

وأما الثالث، فأقرب الأقوال للصحة وإن كان يشكل عليه ما سيأتي.

والرابع لا يجوز مثله، إذ كان في القول بفضل جنس العرب على جنس العجم كافة، ما يلزم عنه القول بفضل العرب البائدة، وقد علمت أن هذه لم تنقطع في الصحراء ولا في الجزيرة، بل اختلطت بغيرها وهاجرت إلى مهاجرها وخضعت لملوك العجم روما وفرنسا، ولا كانت

لغة عدد من القحطانيين والعدنانيين حجة عند أهل اللغة لذات العلة وهي اختلاطهم بالنبط والفرس والروم كحال الغساسنة وتغلب وجل قضاة وتنوخ ولخم، على أن الانقطاع لا يكون علة للأفضلية وإلا اطرء في المغول وساكني الأمريكيتين، وهذه قريش أفضل جنسا من كل الخليقة، وهي لم تنقطع كأبناء عموماتها، ألا ترى قوله سبحانه: {لإيلاف قريش، إيلافهم رحلة الشتاء والصيف}، فهذا هذا.

وأما الخامس فقول رفضه ابن تيمية رحمه الله، وتابعه على ذلك من صنف في فضل العرب كمرعي الكرمي، وادعى هذا أن القول بفضل العرب على غيرها لأجل النبي ﷺ دور، وزعمه باطل، وإنما قلت هذا، لأن من أصح ما ورد في أحاديث الاصطفاء ما رواه مسلم في صحيحه عن النبي ﷺ قال: "إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشا من كنانة، واصطفى بني هاشم من قريش، واصطفاني من بني هاشم، فأنا سيد ولد آدم ولا فخر، وأول من تنشق عنه الأرض، وأول شافع، وأول مشفع"، وليس في كون النبي ﷺ السبب الذي لأجله رفعت العرب على غيرها دور، إذ كان مما فضل به النبي ﷺ غيره في النسب أنه من ذرية إسماعيل، فلما كانت سلسلة النسب وقلادة الحسب أعظم وأفخر ما أوجد الله سبحانه، كانت سببا لفخر العرب على غيرها، وليس مجرد كونه من إسماعيل عليه السلام فضلا، بل هو فضل في نفسه وشرف في نفسه وعظمة في نفسه ﷺ، ولا يكون الاصطفاء اصطفاء إذا ما أطرح شخصه ﷺ وفضله، وإلا قرنه كل الهاشميين والمطلبين في الفضل ولم يكن بينه وبينهم فرق البتة، أرأيت قول ابن الرومي يمدح أبا الصقر الشيباني:

وكم أب قد علا بابن ذرى شرف***كما علا برسول الله عدنانُ

ويعضد هذا المعنى قول القسطلاني في المواهب اللدنية: "فإن قلت: ما الحكمة من هجرته ﷺ إلى المدينة وإقامته بها إلى أن انتقل إلى ربه عز وجل؟ أجيب: بأن حكمة الله تعالى قد اقتضت أنه عليه السلام تتشرف به الأشياء، لا أنه يتشرف بها، فلو بقي في مكة إلى انتقاله إلى ربه لكان يتوهم أنه قد تشرف بمكة، إذ أن شرفها قد سبق بالخليل وإسماعيل عليهم السلام، فأراد الله أن يظهر شرفه عليه السلام فأمره بالهجرة إلى المدينة فلما هاجر إليها تشرفت به."

هذا و جل أحاديث الاصطفاء التي ذكر فيها لفظ العرب لا تصح، وثبوت الفضل للخاص ربما كان لسبب لا يعم غيره لاحتمال وجود معنى أوجب ذلك، قال ابن دقيق العيد: "الفرد المعين يحتمل أن يكون الحكم فيه لأمر يخصه"، على أن مرعيا الكرمي ذكر عدة من الأسباب التي لأجلها كانت العرب أحسن من غيرها، قال: "وأما العقل الدال على فضل العرب: فقد ثبت بالتواتر المحسوس المشاهد أن العرب أكثر الناس لسخاء، وكرما، وشجاعة، ومروءة، وشهامة، وبلاغة، وفصاحة. ولسانهم أتم الألسنة بيانا، وتمييزا للمعاني جمعا وفرقا بجمع المعاني الكثيرة في اللفظ القليل، إذا شاء المتكلم الجمع. ويميز بين كل لفظين مشتبهين بلفظ آخر مختصر، إلى غير ذلك من خصائص اللسان العربي.

ومن كان كذلك فالعقل قاض بفضله قطعا على من ليس كذلك، ولهم مكارم أخلاق محمودة لا تنحصر، غريزة في أنفسهم، وسجية لهم جبلوا عليها، لكن كانوا قبل الإسلام طبيعة قابلة للخير ليس عندهم علم منزل من السماء، ولا هم أيضا يشتغلون ببعض العلوم العقلية المحضة كالطب أو الحساب أو المنطق ونحوه. إنما علمهم ما سمحت به قرائحهم من الشعر

والخطب أو ما حفظوه من أنسابهم وأيامهم، أو ما احتاجوا إليه في دنياهم من الأنواء والنجوم، أو الحروب".

وهذا الكلام ضعيف من وجوه، أقربها ما تقدمت الإشارة إليه من كون العرب البائدة والشامية لا بالفصيحة ولا بالبليغة ولا بالتي اختصت بأخلاق وسجايا دون بقية الشاميين والعراقيين، وليس يصدق كلامه هذا إلا في النجديين والحجازيين قبيل البعثة، فإن اليمانيين كانوا على خلاف المذكور، وقد اشتغلوا دهرًا ببعض العلوم لما كانت لهم الممالك المشهورة كحمير وسبأ، وكذا عاد وثمود والنبط وجذام قوم شعيب عليه السلام، ألا ترى أن هؤلاء قد شغفوا بالبناء لا يحدد ذلك جاحد ولا ينكره منكر، وكان منهم المهندسون والبناء وهذان يفتقران إلى الرياضيات وهو علم عقلي محض؟، هذا واضح لا يخفى على ذي نية.

ثم إن ما بين الإطوريين والحميريين من الشبه كما بينَ الفرس والروم، هذا وكل من القومين عرب، وقل مثله في الفينيقيين مع السبئيين، فللقوم سبل مختلفة وأعراف مفترقة، ولكل وجهة هو موليها، ولعل بعضهم يفضل بعضها في الأخلاق والسجايا والمناقب، ويكون الآخر على غير ذلك الهدى والوشي، فكيف ساغ جعلهم أفضل من غيرهم ممن قد يكون أحسن من جزء منهم؟، على أن عرب الشام كانوا معروفين بالنعومة والترف والجبن، يقول قيصر الروم جوليان المرتد: "أخبروني، لم كان الجرمان والكلت وحشيين، بينما كان عموم اليونان والروم منشغلين بالسياسة والعلوم، هذا وهم قوم يخوضون الحروب والمعارك، ولماذا كان الأقباط أذكاء وأكثر تعاطيا للحرف من غيرهم؟، والسوريون خلوا من الشجاعة، ذوو نعومة

وترف، وإن كانوا أذكىاء يسرع أحدهم إلى الشيء فيتعلمه ويتقنه، هذا وهم قوم لا يملكون أنفسهم عند الغضب"، انتهى كلامه.

وإن كان المراد بالجنس محض الوصف الذي لا يتعين في الوجود فالكلام فيه وفي مثله عبث، إذ كَانَ القول بأن العرب أفضل من النبط حيثُذ، قولاً بفضلٍ روح على روح، أو مثال على مثال، والقوم إذا كان الخير في بعضهم، وطباع جلهم غير طباع ساكني نجد وتهامه في العهد الجاهليّ، لم يتعين سبب يفضلون به غيرهم.

على أن ههنا نكتة ما تقلدت بعقول الطائفة المفضلة، وذلك أن العرب قوم موجودون قبل إسماعيل عليه السلام كجرهم الذين تزوج منهم، وبقية عاد، والعرب اليمانية وطسم وجديس وساكني الدلمون، فإذا كان هؤلاء أفضل جنساً وأمثل طباعاً من غيرهم، لزم أن يكونوا أفضل جنساً من جنس إسماعيل ومحمد الذي في صلبه صلى الله عليهما وسلم، بل يلزم أن يكونوا في أفضليتهم مستغنين عن الكريمين الطيبين عليهما السلام، وللزم أن تكون العرب البائدة والقحطانية خيراً من العدنانية، وأنهم كانوا أفضل في نفس الأمر قبل ولادة إسماعيل عليه السلام، ولم يزداهم إسماعيل وبنوه سوى بعض فضل.

وأفحش من هذا أن يقال: إن رسل الله عليهما السلام مفتقران إلى العرب، إذ كانوا لم يصيروا عرباً بعد حتى تزوج إسماعيل منهم ونزل بديارهم، ولا يجوز أن يكون كل أحد مفتقراً إلى الآخر وإلا كان دوراً. فما ظنك بعد بقول هذا لازمه ومآله؟ وحسبك من شر سماعه.

ودع هذا، قد ثبت في قواعد الدين وأصوله أن القطعي أبداً مقدم على الظني، وليس يثبت في كون جنس العرب أفضل وأمثل في نفس الأمر برهان، ولكن جاء في كتاب الله سبحانه قول

بفضل بني إسرائيل، قال: {يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم على العالمين}، ومقتضى الظاهر أنهم أفضل من كل العالم في كل زمن ومكان، وهذا وإن حكاه بعض المفسرين إلا أنه ضعيف، يبين ذلك ما قاله الإمام الطبري رحمه الله، قال: "وأخرج جل ذكره قوله: ﴿وَأَنِي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ مخرج العموم وهو يريد به خصوصاً، لأن المعنى: وأني فضلتكم على عالم من كتتم بين ظهريه وفي زمانه".

وهذا القول مروى عن الإمام قتادة بن دعامة السدوسي، وعن الإمام مجاهد بن جبر، ولأن ما وقع في هذه الآية يوهم معارضة ما تواتر من فضل رسول الله ﷺ وكونه خير الخلق طراً، وقوله تعالى: {كتتم خير أمة أخرجت للناس} على ما روى ذلك الإمام القصاب في نكتته، فهذا التأويل أولى بالصواب، والنفس إلى اعتقاده أسكن.

ومما يسأل عنه أن يقال: لم فضل الله بني إسرائيل على غيرهم؟، والجواب أن ذلك لا يخرج عن أمور:

منها أنه فضلهم اتفاقاً لغير سبب كما هو اعتقاد نفاة التعليل والحكمة، وهذا قول ينزه عنه الحكيم سبحانه.

ومنها أن سبب التفضيل إيمانهم، أو كثرة ما معهم من الرسل والنبئين، أو أخلاق اختصوا بها دون غيرهم، وقد علمت أن هذا الأخير ممنوع بالتواتر الدال على غدرهم واحتياهم، فكان بينا أن السبب التوحيد ونبوغ النبيين والصالحين من بين ظهرائهم، ولما انتفت العلة عنهم لكفرهم وقتلهم الأنبياء صار الفضل إلى غيرهم من العرب لذات العلة والله أعلم، قال أبو

العالية: "بما أعطوا من الملك والرسل والكتب على عالم من كان في ذلك الزمان، فإن لكل زمان عالماً".

وبعد، ههنا نكتة يحسن الإشارة إليها، والوقوف على معناها، وذلك أن بني إسرائيل إذا كانوا أفضل جنساً من أجناس عالمهم، لزم أن يكونوا أفضل وأمثل من عرب عصرهم، إذ كان قول من قال بفضل جنس العرب موقوفاً على أحاديث هي أضعف معنى وثبوتاً من الآيات الواردة في فضل العبرانيين، فلما كان ذلك كذلك، تبين أن فضل جنس على جنس ليس أمراً ثابتاً في نفس الأمر، شاملاً لكل زمن وعصر، فإن موجب التفضيل سبب أو جملة منه يدور الحكم معها وجوداً وعدماً.

وإذ قد فرغت من هذا، فأنا أعقبه بكلامٍ في النصوص التي ذكرها المفضلون وأنبئك بما في بعضها من النكارة أو الضعف.

واعلم، أن هذه الكتب ككتاب مبلغ الأرب الذي لخص فيه صاحبه كتاب محجة القرب إلى محبة العرب للحافظ العراقي، أو كتاب مرعي الكرمي أو غيرهما، إما أن تكون الأخبار المروية فيها موضوعة، أو ضعيفة شديدة الضعف، أو منكرة المتن، أو غير دالة على المطلوب وإن صحت، أو فيها عموم يراد به خصوص قد أخطؤوا تأويلها، أو صحيحة دالة على المراد.

فمن ذلك الحديث الذي رواه جماعة أن نبي الله ﷺ قال: "ما بال أقوال تبلغني عن أقوام؟! إن الله خلق سموات سبعة فاختار العليا، فسكنها، وأسكن سمواته من شاء من خلقه، ثم خلق أرضين سبعة، فاختار العليا فأسكنها من شاء من خلقه، ثم اختار خلقه، فاختار بني آدم، ثم اختار من بني آدم العرب، ثم اختار العرب، فاختار مضر،

ثم اختار مضر، فاختر قريشا، ثم اختار قريشا، فاختر بني هاشم، ثم اختار بني هاشم، فاخترني، فلم أزل خيارا من خيار، ألا فمن أحب العرب فبحبي أحبهم، ومن أبغض العرب فببغضي أبغضهم؟".

قال الإمام ابن أبي حاتم في كتاب العلل: قال أبي: هذا حديث منكر. وقال الشيخ الجورقاني في كتاب الأباطيل والمناكير: "هذا حديث غريب، رواه عبيد بن واقد، عن محمد بن ذكوان". وقال الإمام ابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ: "رواه محمد بن ذكوان خال ولد حماد بن زيد: عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر. ولا أعلم يرويه غير محمد بن ذكوان، وهو ضعيف منكر الحديث".

وقال الإمام العقيلي في الضعفاء: "حدثني آدم قال: سمعت البخاري قال: محمد بن ذكوان مولى الجهاضم، منكر الحديث".

وقال الإمام الدارقطني: "محمد بن ذكوان لين الحديث". فهذا قول غالب أئمة الحديث رحمهم الله في محمد بن ذكوان غفر الله له، على أن بعض النقاد خالفوهم، كيحيى بن معين رحمه الله، قال: "وأما محمد بن ذكوان فليس به بأس، أي شيء كان عنده؟! روى عنه حماد بن زيد وعبد الوارث وعبد الصمد، لا بأس به".

ونظير هذا الخبر، ما رواه جماعة عن النبي ﷺ قال: "حب قريش إيمان، وبغضهم كفر، وحب العرب إيمان، وبغضهم كفر، ومن أحب العرب فقد أحبني، ومن أبغض العرب فقد أبغضني"، فهذا خبر رواه الهيثم بن جمار وهو ضعيف. وآية ضعفه كما ترى ضعف سنده، على

أن ظاهره مشكل، إذ لا يجوز كون بغض العرب بغضا للنبي ﷺ إلا أن يكون وأحابه ممن شملهم البغض، ففي العرب أبو لهب وأبو جهل والمنافقون وجماعة ممن حارب الله ورسوله، وقد كان بغض السواد الأعظم من العرب فجر الإسلام واجبا، وكان تاركه كافرا، وفي الخبر الصحيح: "وإن الله نظر إلى أهل الأرض فمقتهم عربهم وعجمهم إلا بقايا من أهل الكتاب"، فهذا كما ترى لازم لا يلزم.

أو يقال هذا عموم أريد به معنى خاص، وقيده الإيمان والتوحيد والتصديق بنبوة النبي ﷺ، فعلى هذا كان بغض مسلمي العرب بغضا للنبي ﷺ، وهذا لعمري في القياس عجيب، إذ كانت موالاته المؤمنين من أصول الدين، وأي معنى لكون بغض مؤمني العرب كفرا دون عجمهم؟، وقد علمت أن حب المسلمين من الإيمان، أيا كان لونهم وعرقهم.

أو يقال: إنما المراد بغض العرب لعروبتهم، لا بغض العرب لدينهم، فيجوز بغض العرب إذا ضلوا وكفروا بالغ ما بلغوا، ولا يجوز بغضهم لأجل ذات عروبتهم إذ كانت العلة متعدية وكان رسول الله ﷺ أحد العرب، وهذا توجيه قوي لا يبعد في الوهم، إلا أنه لا يترتب عليه حكم في الدنيا لما رأيت، ولا يوقف له على حد معروف.

قال الإمام ابن تيمية: "ومن سب أبا هاشمي عزر على ذلك ولا يجعل ذلك سبا للنبي ﷺ ولو سب أباه وجده لم يحمل على النبي ﷺ فإن اللفظ ليس ظاهرا في ذلك؛ إذ الجدل المطلق: هو أبو الأب. وإذا سمي العبد جدا فأجداده كثيرة فلا يتعين واحد؛ لا سيما والغالب من حال المسلم هو أن لا يقصد النبي ﷺ فلا لفظه ولا حاله يقتضي ذلك ولا يقبل عليه قول من ادعى أنه قصد الرسول ﷺ بلا حجة".

ثم إن الحب والبغض قد يكونان لسبب دنيوي، من عداوة أو حسد وربما شق على النفس الاحتراز منه، فمن ذلك ما رواه ابن أبي حاتم في كتاب آداب الشافعي ومناقبه عن الحميدي قال: "فجعلت أتبع ما كان أخطأ فيه، وكان ذلك مني بالقرشية يعني: من الحسد، فقال لي أحمد بن حنبل: فأنت لا ترضى أن يكون رجل من قريش يكون له هذه المعرفة، وهذا البيان! ! أو: نحو هذا من القول، تمر مائة مسألة يخطئ خمسا أو عشرة، اترك ما أخطأ، وخذ ما أصاب".

وروي أن ابن خازم السلمي قال: "إن ربيعة لم تزل ساخطة على ربه منذ بعث الله رسوله من مضر".

وقال المأمون العباسي: "أما ربيعة فساخطة على الله منذ بعث نبيه من مضر، وما خرج اثنان إلا كان أحدهما شاريا".

فهذه العرب يبغض بعضها بعضا، ويتحامل على قريش جزء منها حشفا وسوء كيلة، أو لثأر اقتضاه، ومثل هذا لا يحتمله الموضع وهو موجود كثير لمن التمسه، ولسنا ننشغل به.

واعلم، أن مما صح من الأحاديث في فضل العرب حديث اصطفاء النبي ﷺ من بني إسماعيل المتقدم، وهو حديث في فضل العدنانية فقط، وحديث أخرجاه بألفاظ مختلفة، أنه ﷺ قال:

"أرأيتم إن كان جهينة، ومزينة، وأسلم، وغفار، خيرا من بني تميم، وبني أسد، ومن بني عبد الله بن غطفان، ومن بني عامر بن صعصعة" فقال رجل: خابوا وخسروا، فقال: "هم خير

من بني تميم، ومن بني أسد، ومن بني عبد الله بن غطفان، ومن بني عامر بن صعصعة". وفي رواية: "هم خير عند الله أو خير يوم القيامة".

قال الشيخ القسطلاني في شرح الحديث: "لأن ظهور الخيرية إنما يكون في ذلك الوقت"، يريد والله أعلم أن خيريتهم ليست مطلقة وإنما هي في تلك الفترة لا تجاوزها ويجوز أن يصبح بنو تميم وبنو عامر والمذكورون خيرا من مزينة وجهينة وأسلم وغفار إذا انقلب السبب الموجب للفضل وهو الإيمان، نظير ما تقدم في نبأ بني إسرائيل.

قال الوزير ابن هبيرة في الإفصاح: "الفضل إنما يكون بالإيمان والعمل لا بالأنساب؛ فإن الإيمان يرفع الوضع والكفر يحط الرفيع"، وقال الشيخ أبو العباس القرطبي في المفهم: "هذا يدل على أنه أراد: كفار هذه القبائل لا مسلميها، لأن الخيبة والخسران المطلق لا يكون إلا لأهل الكفر".

وبيان ذلك أن المراد بالقبائل إما أن يكون عاما مستغرقا، أو عاما أريد به الخاص، أو محض الجنس والطبقة، فأما العموم المستغرق فبعيد، وأما محض الجنس والطبقة فليس يفهم من كلامه ﷺ، إذ لا يجوز أن يقال بأن قوله "جهينة خير من بني تميم"، أي: أي رجل من جهينة أو أي رجلين أو ثلاثة وليس يتعين عدد ولا أحد، وإنما كل رجل اتفق من جهينة كان خيرا من أي تميمي.. فبان أنه من العام الذي يراد به الخاص، ثم هذه الخيرية لا تكون إلا لسبب، وهذا إما خلق تميزوا به، أو محض تفضيل، أو إيمان سبقوا إليه، وليس يجوز في تعليل الشرع إلا الأخير.

ثم يقال: هل حكمه ﷺ يكون جهينة ومزينة وأسلم وغفار خيرا من بني تميم وبني أسد وبني عامر شامل لكل زمان ومكان وحال وفضلا لهم أبد الدهر؟، فهذا فيه نظر، والظاهر أنه كذلك، إذ كان حكمه ﷺ يدل على تقدم هؤلاء للإسلام وتأخر أولئك، وما من فضل في الدنيا أكبر من هذا، فمهما فاخرت بنو تميم جهينة وأسلم، كان الفخر لهذين إذ آمنّا وأسلمّا، وهذا بين والله الحمد.

ومما يلحق بهذا من موارد الخلاف وأسبابه عدم التفريق بين فضل جنس العرب على غيرهم، والفضل الثابت للعرب، أو لبعضهم، وهذا الثاني متواتر في الشريعة، ثابت من كل وجه وطريق، بيانه:

أنه لما كان محمد ﷺ أحسن الأنام وخير الورى، ممن جاء قبل ومن ورا، كان مجرد ذكره قوما دون قوم وجريان ذكرهم على لسانه لا لذمّ أو جبه، مدحا وفضلا، فكيف إذا كان لفضيلة أو منقبة أو ثناء؟، وهذا كالوارد في فضل قريش والأنصار مما بلغ مبلغ التواتر والاستفاضة، كقوله ﷺ: "الأنصار لا يحبهم إلا مؤمن، ولا يبغضهم إلا منافق، فمن أحبهم أحبه الله، ومن أبغضهم أبغضه الله"، وقوله: "آية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق بغض الأنصار"، وغير ذلك مما صح في فضل قريش والمهاجرين وفضل الأنصار، بل وربما صح عنه التفضيل بين الأنصار أنفسهم، كقوله ﷺ: "إن خير دور الأنصار دار بني النجار ثم عبد الأشهل ثم دار بني الحارث ثم بني ساعدة وفي كل دور الأنصار خير"، وكصنع عمر رضي الله عنه في تدوين الدواوين، إذ جعل بني هاشم المقدمين، ثم بني عبد المطلب، ثم بني عبد شمس، ثم بني

نوفل، ثم بني أسد، ثم بني عبد الدار، ثم بني زهرة، ثم بني تيم، ثم بني مخزوم، ثم جمع ثم بني سهم ثم بني عدي ثم بني عامر بن لؤي ثم بني فهر.

فهذا وغيره قاطع بأن قريشا والأنصار أفضل جنسا من كل البشر، وليس هذا سوى فضل خاص بهم لمعنى أوجبه لا يوجد في غيرهم ممن يلتقي معهم في الجنس البعيد أو الأبعد.

وأما مطلق الفضل فقد صح في بني تميم، وفي الفرس نحو قوله ﷺ: "لو كان الإيمان في الثريا" الحديث، وقوله: "لقد هممت أن أنهي عن الغيلة، حتى ذكرت أن الروم وفارس يصنعون ذلك، فلا يضر أولادهم"، واتخاذ الخندق يوم الأحزاب..

أو ما ورد في بني غفار ومزينة، أو ما ورد في الأشعرين وقوله ﷺ: "هم مني وأنا منهم"، واتخاذ جبة رومية ضيقة الكمين، وكون هواه وهوى أصحابه ﷺ مع الروم ضد الفرس، ومثله حديث صفية أم المؤمنين رضي الله عنها الذي جاء فيه: "إنك لابنة نبي، وإن عمك لنبي، وإنك لتحت نبي، فبم تفخر عليك؟"، فدل على كون صفية أعظم نسبا من غيرها من العرب.

وبالجملة، فكل من ورد فيه مدح نبوي كان أحسن ممن لم يرد فيه مدح ولا ذم، وكل من ذمهم النبي ﷺ كان قدرهم أقل والله أعلم.

وبعد، هذا بعض ما دار في الخلد من الشكوك على قدر ما سنح وعرض، ووراءه ما لا يسع المقام ذكره وتفصيله من الدقيق ودقيق الدقيق، وإنما كان الكلام في هذه المسألة على قدرها، إذ لم يكن لها كبير أثر، وفرضها - عند بعض القوم - ما إذا تساوى قرشي وأنصاري، أو عربي

وهندي، أو رومي وفارسي في حسناتهم وسيئاتهم من كل وجه وقدر وصورة، أيهما يسبق إلى الجنة، وهذا كما ترى لا يعني العقلاء الخوض فيه، ولو كان جل العجم خيرا من جل العرب وأكثر إيمانا وتصديقا، أي فائدة ترى في القول بفضل جنس العرب حينئذ؟، ولو زعم زاعم أن ثمرة المسألة غير ما وصفت لك فما وجه جعلها من مسائل السنة والإيمان والاحتجاج لها بالنقل والسمع؟، اللهم غفرا.

هذا، وإن من أمده الله بعفاف وكفاف، فمنعه عفافه عن بخس المناقب والفضائل، ودفعه كفافه عن التشبع بما لم يعطي، ونزع في إنصافه إلى كل غاية، وتطلب المنصفة والمعدلة غير حائد عنهما في رضا ولا غضب، لقائل بما وصفت لك.

قال المأمون العباسي: "الشرف نسب، فشريف العرب أولى بشريف العجم من وضع العجم بشريفهم، وشريف العجم أولى بشريف العرب من وضع العرب بشريفهم".

وقال الدينوري: "أما أشرف العجم وذوو الأخطار منهم وأهل الديانة فيعرفون ما لهم وما عليهم، ويرون الشرف نسبا ثابتا.

وقال رجل منهم لرجل من العرب: إن الشرف نسب، والشريف من كل قوم نسيب الشريف من كل قوم".... "ومن الناس الشريف الحسيب، وذلك الذي جمع إلى محاسن آبائه محاسن نفسه ومنهم الشريف ولا حسب له، وذلك إذا كان لئيم النفس، ومنهم من لا شرف له ولا حسب، وذلك إذا كان لئيم النفس، لئيم السلف.

وقال قس بن ساعدة: "لأقضين بين العرب قضية ما قضى بها أحد قبلي، ولا يردها أحد بعدي: "أيما رجل رمى رجلا بملامة دونها كرم فلا لؤم عليه، وأيما رجل ادعى كرمًا دونه لؤم فلا كرم له"، يعني أن أولى الأمور بالمرء خصاله في نفسه، فإن كان شريفا في نفسه وآباؤه لئام لم يضره ذلك، وكان الشرف أولى به، وإن كان لئيمًا في نفسه وآباؤه كرام لم ينفعه ذلك".

ومن طريف ما يروى قول ابن الرومي :

لإن فخرت بآباء ذوي حسب***لقد صدقت ولكن بئس ما ولدوا

قال الدينوري: "وأما فخره بما ليس له فيه حظ ونصيب، فإنما يفخر بملك فارس أبناء ملوكها وأبناء عمالهم وكتابتهم وحجابهم وأساورتهم فأما رجل من عرض العجم وعوامهم لا يعرف له نسب، ولا يشهر له أب، فما حظه في سرير كسرى وتاجه وحريره وديباجه وليس هو من ذلك في مراح ولا مغدى، ولا مظل ولا مأوى".

وهذا كفخر عرب الجزيرة بالعرب الفاتحين، وأين هؤلاء من أولئك؟، قوم عبروا البحار وركبوا الأخطار، وقوم قعدوا في المنازل والديار، حتى إذا ما خلت عنهم، طفق بعض الجهال يدعون وصلا بالقوم، كفخر التميمي النجدي بالأغلبى القيرواني، وفخر قرشي الطائف بقريش العراق والشام والأندلس وبلاد ما وراء النهر.

وبعد وقبل، فهنا نكتة دقيقة، ووقفه بالتأمل حقيقة، وذلك أن تباعد الأزمنة يوجب اتساع القبيلة، فما كان قبل عائلة صار بعد عشيرة، وما كان جزءا أصبح كلا، وما كان خاصا استحال عاما، بيانه: أن الحسين بن علي رضي الله عنه هاشمي، فهذا أخص وصف له، وأعم منه

القرشية، وأعم منه الكنانية، وأعم منه المضرية، ثم العدنانية، ثم جنس العروبة، ثم الإبراهيمية التي تجمعها بالعبرانيين، ثم السامية أو غير ذلك، ثم ما يجمع بني نوح عليه السلام، ثم الآدمية، كل ذلك من الأجناس التي تربط البشر ببعضها، أما الآدمية فالجنس الأبعد، والهاشمية فالأخص، وبين هذين مراتب ومفاوز في القرب والبعد، وأما في زمننا فقد استحال أخص وصف عند الحسين إلى أعم وصف عند بنيه، فإن بنيه قد افترقوا شيئا وصاروا إلى بيوت كثيرة، وفوقهم الحسين، ثم هو فرع للعلوية التي منها بنو الحسن، ثم هما من بني طالب، ثم بنو هاشم، فأنت ترى أن ما كان جنسا قريبا صار جنسا بعيدا، وفائدة هذا أن المفاخر بمن يجمعه به جنس بعيد أو أبعد لا سبب يوجب افتخاره بمن افتخر بهم، ووقوفه حيث وقف محض تحكم، إذ كان للمفاخر أن يجاوز هؤلاء إلى أبعد جنس لاتحاد العلة، وكلهم بنو عمه بهذا الاعتبار، والأخص أبدا مقدم على الأعم، فافهم هذا، فإنه تبكيت وإفحام للقوميين والمتعصبين الجاهليين والله الحمد.

هذا وأعدل ما قيل في هذا الباب، للذي قال أبو حيان التوحيدي: "إن الفارسي ليس في فطرته ولا عادته ولا منشئه أن يعترف بفضل العربي، ولا في جبلة العربي وديدنه أن يقرّ بفضل الفارسي. وكذلك الهندي والرومي والتركي والديلمي، وبعد، فاعتبار الفضل والشرف موقوف على شيئين: أحدهما ما خص به قوم دون قوم في أيام النشأة بالاختيار للجيد والردىء، والرأي الصائب والفائل، والنظر في الأول والآخر. وإذا وقف الأمر على هذا فلكل أمة فضائل ودرائل ولكل قوم محاسن ومساو، ولكل طائفة من الناس في صناعتها

وحلّها وعقدّها كمال وتقصير، وهذا يقضي بأنّ الخيرات والفضائل والشرور والنقائص مفاضة على جميع الخلق، مفضوذة بين كلّهم.

فللفرس السياسة والآداب والحدود والرسوم، وللروم العلم والحكمة، وللهند الفكر والروية والخفة والسحر والأناة، وللتّرك الشجاعة والإقدام، وللزنج الصبر والكّد والفرح، وللعرب النّجدة والقرى والوفاء والبلاء والجود والذّمام والخطابة والبيان.

ثم إنّ هذه الفضائل المذكورة، في هذه الأمم المشهورة، ليست لكلّ واحد من أفرادها، بل هي الشائعة بينها، ثم في جملتها من هو عار من جميعها، وموسوم بأضدادها، يعني أنه لا تخلو الفرس من جاهل بالسياسة، خال من الأدب، داخل في الرّعاع والهمج، وكذلك العرب لا تخلو من جبان جاهل طيّاش بخيل عيّى وكذلك الهند والروم وغيرهم، فعلى هذا إذا قوبل أهل الفضل والكمال من الروم بأهل الفضل والكمال من الفرس، تلاقوا على صراط مستقيم، ولم يكن بينهم تفاوت إلّا في مقادير الفضل وحدود الكمال، وتلك لا تخصّ بل تلمّ. وكذلك إذا قوبل أهل النقص والرذيلة من أمة بأهل النقص والخصاسة من أمة أخرى، تلاقوا على نهج واحد، ولم يقع بينهم تفاوت إلّا في الأقدار والحدود، وتلك لا يلتفت إليها، ولا يعار عليها، فقد بان بهذا الكشف أنّ الأمم كلّها تقاسمت الفضائل والنقائص باضطراب الفطرة، واختيار الفكرة. ولم يكن بعد ذلك إلّا ما يتنازعه الناس بينهم بالنسبة الترايية، والعادة المنشئية والهوى الغالب من النفس الغضبية، والنزاع الهائج من القوّة الشهوية."

نجز والحمد لله، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

ورقمه: بأس الفرد